

قضية



مرسي خلال لقائه بقيادات وزارة الداخلية أمس (ا ف ب)

منذ اعلان فوز محمد مرسي برئاسة مصر، أصبح الجيش المصري مجبراً على التعامل مع أبرز هواجسه، المتمثل في وجود الإخوان المسلمين في الحكم. أما الجماعة، فيبدو أنها أعدت نفسها جيداً لهذا الاختبار، مستندة إلى التجربة التركية ضمن نظرية الوصول إلى الحكم والحفاظ عليه

أردوغانية إخوان مصر واستراتيجيا المسكر

ناصر شرارة

توصف الهند بأنها أكبر ديمقراطية في العالم. وضمن المعيار العددي ذاته، ستكون مصر منذ اليوم أكبر ديمقراطية في الشرق الأوسط. ليس سهلاً على إسرائيل التسليم بهذا الواقع المنافي تماماً لاستثمارها، منذ ابتداءها مقولة إنها «الديمقراطية الوحيدة في المنطقة». قبل وصوله للحكم، سطر بنينامين نتنياهو كتابه «تحت الشمس». كل مضمونه يقول إن ما يمنع السلام مع العرب، هو أن أنظمتهم ليست ديمقراطية كإسرائيل. ولطالما اعتبر نتنياهو كتابه الأنف بأنه درة تفكيره. اليوم يقول أنصاره إن كتابه ينطبق عليه المثل البريطاني القائل: «احذر تحقق أمنياتك». بالأساس كان الإخوان المسلمون قد قطعوا عهداً للإدارة الأميركية، قبل أيام من سقوط حسني مبارك، بأنهم لن يحصلوا على غالبية نيابية في أول انتخابات تشريعية وأنهم لن يتنافسوا على رئاسة الجمهورية. كان هذا التعهد رداً على زيارة لوزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، قام بها على وجه السرعة آنذاك لأميركا، طارحاً على أعلى مسؤوليها، خطأ أحمر إسرائيليًا متمثلاً في «ضمانه استقرار معاهدة



تدخل دولي حسم انتصار مرسي

حاول المجلس العسكري برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي (الصورة) جعل تظهير نتيجة جولة الإعادة من الانتخابات النتيجة تمر في اختبار إمكانية جذب قناعة دولية في اللحظة الأخيرة، بعدم إيصال الإخوان إلى الحكم، أو على الأقل، استدراج عروض داخلية وخارجية لإنشاء صفقة على طراز تركيا قبل اردوغان. وقوامها أن تكون «مصر من فوق» (القرار السياسي) علمانية بيد العسكر، ومن تحت (المجتمع) إسلامية بيد الإخوان». نظرياً يبدو أن الجيش حصل على جزء من هذه النسوية، لكن مفاعيلها بحسب رؤية أعمق، لن تستمر طويلاً، ولا سيما أن الإخوان سيصرون على استعادتهم للأغلبية في البرلمان، وعلى إلغاء الإعلان الدستوري المكمل. وواضح أن الاتجاه الدولي الغربي يؤيد هذا التوجه، بعدما كشف دبلوماسي غربي أن الغرب مارس عبر مجلس الأمن ضغوطاً على المجلس العسكري للكف عن إبطاء اعلان نتائج الانتخابات.

اعتبر الجيش أن هذا تجاوز من مبارك، وأن الجيش هو المخول بتحديد اسم خلف الرئيس. وهناك تقليد موروث داخل ما يسمى اصطلاحاً «الجهاز» (الحلقة الضيقة الصلبة الممسكة بالجيش)، وهو أنه يختار رئيس الجمهورية من بيئة سلاح الجو، الموضوع تحت رقابة مشددة من قبله. حسني مبارك، كان طياراً في هذا السلاح، ثم مسؤولاً للمشتريات العسكرية فيه، ثم قائداً لسلاح الجو، فنائباً لرئيس الجمهورية، وبعد ذلك رئيساً. لقد تم تصميم خطواته نحو الرئاسة بإتقان. وفي كل مراحل تنقله من موقع لموقع داخل سلاح الجو، ظل تحت نظري الجهاز. ومؤخراً تم اختيار أحمد

كامب ديفيد، قبل انهيار النظام». كان التقدير المشترك في كل من تل أبيب وواشنطن، أن ما يحصل في مصر يتضمن بداخله انقلاباً للجيش على حسني مبارك. وجرى، أثناء «خيانة» (الرئيس الأميركي باراك) أوباما مبارك، حسب التوصيف الإسرائيلي، إعادة فحص لمسرح القوى في مصر. الجيش هو القوة الاجتماعية والوطنية المركزية. وهو يحتكر نحو 30 في المئة من الاقتصاد المصري. وتم رد ما يحصل إلى أن مبارك تمرد على الجهاز الخفي داخل الجيش، الذي أتى به أصلاً لرئاسة الجمهورية. أراد توريت نجله جمال بالتحالف مع رجال الأعمال التابعين للنظام، بينما

مرسي يبحث تشكيل الحكومة الجديدة.. ويتجه لتعيين

القاهرة - محمد الخولي

صحيح أن محمد مرسي أصبح رئيساً للجمهورية، لكن يبدو أن عدداً كبيراً من أعضاء حزب الحرية والعدالة، الإخواني، لم تصل إليهم تلك المعلومة بعد، ويتعاملون على أساس أن مرسي لا يزال مقيماً بالمقطم، حيث المقر الرئيسي لحزب الحرية والعدالة، ولم ينتقل بعد إلى مصر الجديدة، حيث القصر الذي سيدير منه الرئيس الجديد شؤون الرئاسة. ويتجاهل هؤلاء أن مرسي أصبح بذلك رئيساً لكل المصريين، لا لحزب أو فصيلة بعينه. فرغم التأكيدات التي أطلقها مرسي منذ إعلان فوزه بالمنصب الرفيع، بأنه خلع رداءه الحزبي، لا تزال قيادات في جماعة الإخوان المسلمين وأعضاء بحزبها يتحدثون عن خط سير الرئيس، سواء بالمقابلات التي سيجريها أو مكان أداء مرسي اليمين الدستورية، وحتى تشكيل الحكومة الجديدة، والأخيرة يراها الكثيرون

الاختبار الأول والحقيقي لتعهدات الإخوان المسلمين للقوى الليبرالية والثورية، ومدى التزام الجماعة باقي التعهدات التي أقرتها قبل فوزها بالرئاسة. وانتشرت تقارير صحافية خلال الأيام الماضية، تفيد بأن مرسي قد يعرض على الرئيس السابق لوكالة الطاقة الذرية، محمد البرادعي، تشكيل الحكومة الجديدة. إلا أن مصادر مقربة من البرادعي، أكدت أنه اعتذر عن عدم قبول المنصب، مكتفياً بالدور السياسي الذي يؤديه بين شباب الثورة، والحزب السياسي الذي يعكف ومعه آخرون على تأسيسه حالياً. وجرى التداول في عدد من الأسماء الأخرى، التي قيل إن مرسي عرض عليها تشكيل الحكومة الجديدة، لكنها تظل جميعها في دائرة التكهنات مع غياب المعلومات المؤكدة من مؤسسة الرئاسة. أما الأحزاب الإسلامية، التي ساندت مرسي في سباق الرئاسة، فتنتظر ردّ الجميل من جانب الرئيس، حيث تسعى إلى أن يكون لها ممثلون

إلغاء قانون الضابطة القضائية للمسكر وتاجيك الحكم في بطلان قرار حل مجلس الشعب

وقال القيادي في حزب «الحرية والعدالة»، صبحي صالح، إن حزبه «يتلقى اقتراحات الأحزاب بشأن تشكيل الحكومة الجديدة، إلا أنه حتى الآن لم تتضح أي مؤشرات عن الشخصيات التي ستتولى الحقائق الوزارية الجديدة». وقالت البوابة الإلكترونية لصحيفة «الوفد» المصرية، إن مصادر مقربة من الرئيس توقعات أن يُعلن اليوم اسم رئيس الحكومة الجديدة واسمي نائبه الرئيس. وأكدت المصادر أن «رئيس الجمهورية فرض السرية على المشاورات الجارية بهدف الدقة وحسن الاختيار بعيداً عن أي تدخلات، وبما يصب في مصلحة مصر».

أما عن اختيار نواب الرئيس، فأكد المستشار السياسي للرئيس المنتخب، أحمد ضيف، أنه سيُعيّن نائبان للرئيس، أحدهما قبطي والآخر سيدة. وأضاف في تصريح لشبكة «سي أن أن»: «لأول مرة في تاريخ مصر، ستعيّن سيدة في هذا المنصب، حيث لن يكون

المنصب مجرد لقب، بل سيتمتع منصب نائب الرئيس بصلاحيات ونفوذ». وساق ضيف مزيداً من الطمأنينة بقوله: «لم ندع إلى إقامة جمهورية إسلامية في مصر، وكان الدكتور مرسي واضحاً لدرجة عالية في هذا الخصوص، حيث أكد أننا نرغب بدولة دستورية ومدنية، بالإضافة إلى أنها حضارية وقائمة على احترام الثقافات والمبادئ والأديان». وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، لا تزال قضية الجهة التي سيقف أمامها الرئيس المنتخب، ليؤدي اليمين الدستورية، وسط استمرار الجدل حول ما إذا كان سيؤديها أمام الجمعية العمومية لقضاة المحكمة الدستورية العليا، كما ينص الإعلان الدستوري المكمل، الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة أخيراً، أو سيؤدي يمينه أمام مجلس الشعب «المنحل»، كما أعلنت الحملة الانتخابية لمحمد مرسي، أو سيلقي اليمين في ميدان التحرير أمام الجماهير التي أتت به